

ان الكلام المشتمل خرج جميعه وهو حديث عظيم مشتمل من قواعد
الدين علي مما نفا لا ظن بما قرناه في شرحه وما ياتي في ايضا وفيه
يبين واضح ان الايمان اجزا وشعبا منها ما هو فرض علي كل مكلف
في كل حال وهو الاولي او في بعضها وهو الثانية وما هو فرض علي بعض
الادميين ولو غير مكلف وهو الثالثة والمراد بوجوبها علي غير
المكلف وجوبها في ماله والمخاطب باخراجها منه وليه بيلزمه ان لم
يكن حنيفا اخراجها فوراً وان منعه الامام واستنيد من تلك
الثلاثة ان يلحق بكل واحدة منها في كونه جزءا او شعبة من الايمان
ما هو في معناه وفيه زيادة علي حديث ابي هريرة الذي رواه
ايضا امرت ان اتاكل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله ويؤمنوا
بى وما جيت به فاذا فعلوا ذلك عصموا بى وما هم واما لهم
الاخفها وفي رواية حتى يقولوا لا اله الا الله من قال لا اله الا
الله عصم مني الى اخره وخرجه مسلم عن جابر بهذا اللفظ وزادتم
قراة كراهما انت مذكور لست عليهم بمصيطر علي حديث النسي الذي
رواه مسلم وان الاخر فيه زيادة ايضا وهو امرت ان اتاكل المشركين
حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد اعبيده ورسوله وان يستنابوا
قبلتنا وان ياكلوا ويمشيتنا وان يصلوا صلواتنا فاذا فعلوا ذلك
حرمت علينا دماهم واما لهم الاخفها لهم ما للمسلمين وعليهم ما
علي المسلمين وليس في الاحاديث الثلاثة ذكر الصوم والحج مع ذكرها
في حديث جبريل السابق والذي بعده فيحتمل ان هذه الثلاثة
كانت قبل فرضها وحينئذ فيستفاد من ذلك الحديث ضم الصوم
والحج الي ما قلناه الاحاديث فيصطبان حكمه من المقابلة عليهما والعمدة
جعلها علي ان لكت ان تقول انها داخلان في قوله في حديث
ابن هريرة وما جيت به فانه شامل لذينك وغيرهما من جميع
ما علم من دينه صلى الله عليه وسلم بالضرورة وهذه ابزول ذلك
التكليف

التكليف وينتفع الامر ثم راجع المصنف صرح بذلك فقال بعد الثلاثة
المدكورة في حديث ابن عمر لا بدع هذا من الايمان بجميع ما جاءه صلى
الله عليه وسلم كما في رواية ابي هريرة ويومئذ بها اثبت
وتحل تعميمه علي ما ذكرته من العلوم بالدين بالضرورة في لما في حديث
الايمان في حديث جبريل وما حكى عن سفيان ابن عيينة ان حديث
ابي هريرة كان اول الاسلام قبل فرض الصلاة والصيام والزكاة
والهجرة ببردوان رواهنا ما يحويه صلى الله عليه وسلم ما لم يثبت
بلم يصحبه ابو هريرة الا في فتح خيبر سنة سبع عليه ان قوله عصموا
معي مني في انه كان ما موردا لقتال وهو لم يورثه الا بعد وصوله
المدينة واقل منه فيها نحو السنة هذا ومن اعجب ان حديث ابن عمر
هو الذي ساقه المصنف في قتال ما في الزكاة ولم يبلغه ابا بكر
وعمر رضي الله عنهما مع تشاخرهما في قتالهم واختلاف رايهما فيه
فاستدل ابو بكر بالحديث الثاني فقال الزكاة من حقها وتقياسها
علي الصلاة وعمر بانه اقتصر علي قول لا اله الا الله وهم يقولون
اي مع الشهادة الاخرى للمقطع بان تلك لا تكفي وحدها وانها
لنلا زمها عبري باحد هاتين الجيع وعمل ابن عمر ثم بما وقع بينهما
لمرض او سفر او كان ناسيا اذ كان لمرور به ورواية ابن خزيمة
في صحيحه وغيره ان ابا بكر استدل بحديث ابن عمر قال ائمة الحافظ
انما خطأ ولم يكن حديث ابن عمر عنده منه شي والام تحب الاستنباط
واقتياس السابقين وهذه يعلم جلاله علم ابي بكر رضي الله عنه
ودقيقت استنباطه وتقياسه المصريح في ان قتال تارك الصلاة كان مجما
عليه بين الصحابة وفي ان العموم الذي احتج به عمر خص بالغنايس
فانه فيها واقف هذا النص ذو عمر مع ما علم من مواقفه الكريمة
للتصوم ليمناز عليه ابو بكر في اخص الاوصاف واجلها وهو العلم
وقد بسطت الكلام علي علمه ومواقفات عمر في كتابي الصواعق المحرقة